1- علاقة الوفد الخارجي بقيادة الثورة في الداخل

لقد كانت مهمة الوفد الخارجي هو ضمان الدعم المادي والسياسي وكسب التأييد الدولي للثورة لكن إقدام عبان رمضان تنصيب الأمين دباغين مسؤولا عن الوفد الخارجي من جهة وإقدامه على تأهيل شخصيات كانت بالأمس القريب ضد فكرة الثورة أمر لم يستسيغه أعضاء الوفد الخارجي خاصة وأن الاتفاق كان بترك القيادة جماعيا للثورة فكان كرد فعل طبيعي ممن يعتبرون أنفسهم القيادة التاريخية والحقيقية للثورة أن يستأثروا بالعمل العسكري والسياسي في القاهرة[1] وبدأت الخلافات تظهر جبيا بين قادة الثورة في الداخل والخارج وبدأ كل طرف يتهم الآخر بالتقصير في حق الثورة، فهذا عبان يكتب رسالة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956 يؤكد فيها بأن كل أفراد الجبهة في الداخل ضد الوفد الخارجي ويضيف بتهكم "إذا لم تكونوا نافعين للقضية في الخارج فعلى الأقل يمكنكم الدخول للموت معنا في الداخل"[2].

لكن قرارات عبان لم تجد طريقها إلى التنفيذ خاصة بعدما رفض أعضاء الوفد الخارجي قبول دباغين لقيادتهم لكنهم يقبلون به كعضو بينهم[3]. وهذا ما يؤكده دباغين لأحمد توفيق المدني بأنه يحمل تكليف من عبان لرئاسة الوفد لكنه لا يدري كيف يتوصل إلى ممارسة مهامه بوجود بن بلة وخيضر[4].

وكرد فعل على تحركات عبان والقيادة الجديدة فإن الوفد الخارجي بن بلة قرر تشكيل لجنة عليا للثورة تكون بمثابة قيادة الثورة الفعلية تتكون من ستة أعضاء هم: بن بلة - خيضر- دباغين – ابن مهيدي*– بوضياف - آيت أحمد.

---

[1] بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر، دار الغرب الإسلامي للطبع، بيروت لبنان 1979، ص120.

[2] Belhoucine, op.cit, p90.

[3] Belhoucine, op.cit, p 192.

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ط2، ج3، م.و.ك 1988 ، ص122.

*** العربي بن مهيدي (1923 – 1957) من أبرز قادة الثورة الجزائرية ولد بعين مليلة ،شاركة في مظاهرات 8ماي 1945 ، من المؤسسين لح.إ.ح.د سنة 1946 ، مسؤول على منطقة الجنوب في الم.خ1947 ، ألقي عليه القبض يوم 23 فيفري 1957 و تفنن الجلادون في تعذيبه حتى الموت . أنظر عبد الكريم بو الصفصاف و آخرون : معجم أعلام الجزائر في القرنين و التاسع عشر و العشرين ،ج.1 ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ،عين مليلة 2002 ص 129-132 .**

1- موقف الوفد الخارجي من مختلف القضايا الداخلية للثورة:

أ- تأسيس حكومة جزائرية في المنفى:

بعد الانتصارات التي أحرزتها الثورة الجزائرية خاصة في المجال السياسي خاصة وذلك بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة سنة 1955 حاولت فرنسا التفاوض مع وفد من جبهة **ت.و** لتخرج نفسها من الأزمة التي وضعت نفسها فيها وحتى للثورة إطارا منظما تطرح فيه انشغالها في مختلف المحافل الدولية، قرر أعضاء الوفد الخارجي تأسيس حكومة جزائرية.

فكيف كانت فكرة هذه الحكومة؟ وما مصيرها؟

لقد جاءت فكرة الحكومة الجزائرية باقتراح من السيد أحمد بن بلة بعدما استشار أعضاء الوفد الخارجي في مطلع سنة 1956 مؤكدا لهم ضمان تأييد عدد من الدول العربية والإسلامية للاعتراف بها في حال قيامها[1].

وبعد أن اقتنع أعضاء الوفد الخارجي بالفكرة راسل خيضر القيادة في الداخل لطرحها عليم في 15 أكتوبر 56 [2].

لم تكن هذه الفكرة التي اصطدمت برفض أعضاء الثورة في الداخل خاصة عبان رمضان الذي هدد صراحة بأنه في حال الإعلان عن قيام حكومة جزائرية في الخارج فسوف تكون القطيعة النهائية مع أعضاء الوفد الخارجي مبررا رفضه هذا إلى كون أن الأولوية في الوقت الراهن للكفاح المسلح فقط حتى تستقر الثورة فماتت بذلك الفكرة يوم ولادتها لتبعث من جديد بعد أكثر من ثلاث سنوات تحت عنوان الحكومة الجزائرية المؤقتة.

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ط2، ج3، م.و.ك 1988 ، ص153.

[2] Le courrier, op.cit, p132

ب- مسألة المفاوضات مع فرنسا:

بعد أن تأكدت فرنسا بأن ما يحدث في الجزائر هو ثورة حقيقية، تقودها جبهة منظمة استطاعت أن تدخل الأمم المتحدة وتحشد حولها العديد من المتعاطفين والمساندين حاولت فرنسا لعب ورقة المفاوضات على غرار ما كانت تقوم به في تونس والمغرب لربح بعض الوقت.

فما هو الدورالذي لعبه الوفد الخارجي في هذه المفاوضات؟ وما هي نتائجها؟ لقد حاولت فرنسا أن تمهد للمفاوضات وتعرف مدى عزم الجزائريين على تحقيق مطلبهم وذلك بإرسال بعض الشخصيات الحزبية من الديمقراطيين للقاء الوفد الخارجي في القاهرة مع نهاية سنة1955، وكانت ممهدة لمفاوضات حاولت فرنسا فتحها مع قيادة الجبهة في القاهرة، ثم تلتها لقاءات في روما ويوغسلافيا، إلا أن قيادة الجبهة في الداخل رفضت هذه المفاوضات رفضا مطلقا، واعتبرها انقساما في الثورة، كونها تتم مع طرف واحد وهم أعضاء الوفد الخارجي، وأن هذه اللقاءات لا تؤدي إلى نتائج تتطلع إليها الثورة الجزائرية، وقد اشترط عبان رمضان على أي مفوضات أن تكون مع الحكومة الفرنسية مباشرة، باعتبار أن الحكومة الفرنسية هي المسئول المباشر عما يقع في الجزائر وهي صاحبة الحل والربط.

أما الوفد الخارجي فقد برر بأن لقاءاته هذه لم تكن إلا طريقا لفتح مفاوضات جادة مع الحكومة الفرنسية، التي طلبت من القيادة المصرية التوسط لدى أعضاء الوفد للقيام بمفاوضات، لكن أعضاء الوفد اتفقوا بأن يكون هناك اتصال بالسلطات الفرنسية في الوقت الراهن للإطلاع على حقيقة نوايا الفرنسيين، وأن لا يكون من أجل النتائج، فهي لن تغير أي شيء في الواقع ويجب استثمار المفاوضات لا أكثر[1]. ليقدموا وثيقة مطالب إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر لأجل تقوية الموقف الجزائري في المفاوضات،

[1]أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، ط2، ج3، م.و.ك 1988 ، ص185.

بتاريخ 02 أفريل 1956 تمثلت فيما يلي:[1]

1- اتخاذ مجلس الجامعة العربية في اجتماعه يوم 05 أفريل 1956 موقف يهدد المصالح الفرنسية في المنطقة العربية
2- التأثير على ممثل الكتلة الآفروآسوية لمعاودة طرح القضية الجزائرية في مجلس الأمن وتحميل فرنسا ما يحدث في الجزائر.
3- قيام الصحف المصرية بحملة دعائية كبيرة لمهاجمة سياسة فرنسا، و أن تتولى إذاعة صوت العرب برفع معنويات الجيش الجزائري[2].
4- الضغط على الحكومة الفرنسية، أو القيام باحتجاج لدى الحكومة الفرنسية وسفرائها في الدول العربية.
5- إمكانية قيام الرئيس المصري عبد الناصر بتصريح يؤيد حث الجزائر في تقرير مصيرها[3].

[1] الذيب فتحي، المرجع السابق، ص193-194.
[2] بخصوص هذه النقطة يقول أحمد سعيد الإذاعي في صوت العرب آنذاك أن فرنسا هي الأخرى مقر بين أهم مطالبها هو كف إذاعة صوت العرب عن الجملة الدعائية ضد فرنسا، صفحات عربية (حصة تيليفزيونية بثها التلفزيون الجزائري بمناسبة عيد الاستقلال ال40.)
[3] الذيب فتحي، نفسه، ص197.

بدأ المفاوضات:

انطلقت بعد ذلك المفاوضات في القاهرة يوم 12 أفريل 1956، وقد مثل الوفد الخارجي لجبهة **ت.و** السيد محمد خيضر، ومثل الجانب الفرنسي السيد بيجار أحد مقربي دي مولي، وكان لكل طرف مطالب تمسك بها، فالوفد الجزائري وحتى لا يضيع الوقت، ركز على ضرورة اعتراف فرنسا بالحكومة الجزائرية كشرط لإعلان وقف إطلاق النار[1]، أما الطرف الفرنسي فقد ركز على ضرورة التفاوض مع الممثل الشرعي للشعب الجزائري، إضافة إلى طرحه لقضية الاستقلال الداخلي وهو على علم مسبق برفض الوفد الجزائري لها ولم تحقق هذه المفوضات أي نتيجة كون هدف فرنسا هو محاولة جس النبض فقط كما أن الوفد الخارجي لم يرد التنازل عن أي نقطة خاصة الاستقلال والاعتراف بجبهة **ت.و** كممثل شرعي للجزائريين.

2- الوفد الخارجي ومؤتمر الصومام:

مع دخول الثورة التحريرية عامها الثاني كان لابد لها أن تخضع لعملية تقييم تشمل جميع جوانبها وترسم إستراتيجية للمرحلة القادمة في ظل المتغيرات المحلة والدولية.

وقد شرع عبان* في التحضير لمؤتمر الصومام الذي كان نقطة تحول كبيرة في الثورة لكن الإشكالية الكبيرة هي ما سبب غياب الوفد الخارجي عن هذا اللقاء المهم؟

أ- أسباب عقد مؤتمر الصومام:

لقد حاول المؤتمر جمع كل القوى الوطنية وإدماجها في الثورة ويبرر عبان دعوته إلى هذا اللقاء إلى الوضعية الكارثية التي تعيشها الثورة جراء نقص السلاح وقوة الجيش الفرنسي مما جعلت الشعب يترك الثورة ويطلب الحماية من فرنسا لذلك يقول عبان أنه يتوجب عقد هذا اللقاء حتى ولو كلفه الموت[2].

[1]Collecte et Francis jeansan, l'Alger hors de la loi , édition seuil, paris VI 1955, p318.

*** *رمضان عبان (1920- 1958) سياسي و مفكر و شهيد جزائري ولد بقرية عزوزة دوار نايف إيراثن بتيزي وزو،مناضل في حزب الشعب ، و القي عليه القبض سنة 1950 بعد إكتشاف م .خ ، كان له الفضل في وضع الأرضية للمؤتمر الصومام سنة 1956 أنظر عبد الكريم أبوالصفصاف و أخرون ، المرجع السابق ، ج1 ص 146**

[2]Belhoucine, op.cit, P 168-169.

.

أسباب غياب الوفد الخارجي عن المؤتمر:

لقد كانت فكرة عقد لقاء وطني مطلب الجميع بما فيهم الوفد الخارجي الذي كان يرى أن الهدف من الاجتماع هو دراسة جملة من القضايا تدعم الثورة خاصة على الصعيد الدولي أهمها تأسيس حكومة جزائرية التي ستعنى بالأمور السياسية وتكون القيادة الفعلية للثورة[1].

وقد أرسل عبان بتاريخ 3 أفريل 1956 رسالة إلى الوفد الخارجي يقول "لقد قررنا عقد اجتماع لأهم قادة المقاومة بالشمال القسنطيني ويحضره كل من قائد منطقة وهران وكريم بلقاسم * وعبان رمضان عن الجزائر وزيغود** ونائبه عن الشمال القسنطيني وبن بولعيد ونائبه وممثلين عن الوفد الخارجي ونتمنى أن تحضروا هذا اللقاء وإلا سوف نتخذ القرارات بمفردنا "[2].

ولكن رغم ذلك فإن غياب الوفد الخارجي ترك كثير من الأسئلة وإذا كان أنصار المؤتمر يرجعون سبب غياب الوفد الخارجي إلى خوفهم على أنفسهم من دخول الجزائر[3]، لأن مسألة الحدود لم تكن عائقا بدليل خروج ودخول بن مهيدي عدة ,غن المؤتمر جاء لتصفية حسابات أكثر منه تنظيم الثورة.

أما المشكل الآخر في نظر بن بلة هو أن كل قرارات المؤتمر اتخذت في غياب أهم قادة الثورة سواء في الداخل أو الخارج، وبذلك فهي أشبه بقرارات ديكتاتورية حاول عبان فرضها على الجميع، ويؤكد في رسالة وجهها إلى عبان أثناء تواجده بالسجن في فرنسا مدافعا عن موقفه"... في الواقع لا الشمال القسنطيني ولا وهران ولا الوفد الخارجي لم شاركوا في إعداد هذا العمل الذي أبعد القضايا المذهبية الأساسية كالهوية الإسلامية في

---

[1]Belhoucine, op.cit, p195.

*** كريم بلقاسم (1922- 1970) : أسد الجبال ، أبرز قادة الثورة الجزائرية و واحد من التسعة ، ولد في ذراع الميزان ولاية تيزي وزو سنة 1945 إنضم الى ح.ش.ج ثم ح.ا.ح.د سنة 1946 أنظر عبد الكريم أبو الصفصاف و أخرون ، المرجع السابق ، ج2 ص 333**

**** يوسف زيغود (1921-1956) :من مفجري ثورة الفاتح من نوفمبر ، قائد سياسي و عسكري لمنطقة الشمال القسنطيني ، ولد ببلدة السمندو ، وفي سن (17) ينخرط في صفوف ح.ش.ج، منظم و مهندس و منفذ هجومات الشمال القسنطيني أستشهد يوم 23-09-1956أنظر عبد الكريم أبوالصفصاف و أخرون ، المرجع السابق ، ج1 ص 143-147**

[2]Belhoucine, op.cit, p168-169.

[3]Belhoucine, op.cit, p56.

دساتيرنا المقبلة... هذه القرارات كرست حضور عناصر في طليعة الهيئات والتي تعبر بحق عن الانحراف عن المبادئ الأساسية لثورتنا"[1]

وقد ذهب أعضاء الوفد الخارجي في نفس كلام بن بلة محمد خيضر وإن لم يكن هناك موقف صريح إلا أنه يمكن أن نستنتج بأن عدم أخذ المؤتمرين مطلب خيضر بتشكيل حكومة مؤقتة والذي كان يراه بالغ الأهمية، بل من جملة المقترحات التي بعث بها خيضر أثناء فترة التحضير للمؤتمر لم تدخل إلا جملة واحدة على النص النهائي[2]، وبالتالي فإن رفض وعدم استساغة خيضر لقرارات تجاهلت مقترحاته كان واردا.

وبالنسبة لموقف السيد محمد بوضياف فإن إقدام المؤتمر على تأسيس قيادة مركزية تتنافى مع ما كان يطالب به من عدم مركزة القيادة، حيث يقول السيد بوضياف: " كان بوصوف مسؤول المنطقة الخامسة خلفا لبن مهيدي قد تلقى رسالة من هذا الأخير يطلب وكالة من مجلس المنطقة للحديث باسمه وقد استشارني بوصوف في الأمر فكان رأي إذا كانت الوكالة بهدف تكوين لجنة تنسيق في الداخل على غرار الوفد الخارجي فلا ضرر في ذلك، أما إذا كان الأمر يتعلق بتكوين قيادة مركزية للثورة فالوقت لم يحن بعد، وقد سبق وأن اتفق قبيل إعلان الثورة على مبدأ اللامركزية[3]".

وبهذا فإن بوضياف قد انضم إلى موقف بن بلة برفضه لقرارات المؤتمر، ولكن المشكلة الكبرى التي جاءت كنتيجة لقرارات المؤتمر هو ذلك الصراع المسلح الذي اندلع على الحدود الجزائرية التونسية بين أنصار المؤتمر وأعضاء الوفد الخارجي بقيادة أحمد محساس الذي قام في 08 مارس 1957 بالوقوف في وجه لجنة التنسيق والتنفيذ وعرقلتها في أداء مهامها في تونس، وعقد اجتماع في ناحية سوق العرب وحضره ممثل عن

[1] أنظر الرسالة في كتاب بلحوسين، ص197.
[2] لبجاوي محمد ، حقائق عن الثورة الجزائرية،(د د م ن) 1971، ص68.
[3] عباس محمد ، ثوار عظماء، ص68.

المنطقة الأولى شريط لزهر وساعي محمد وعن لجنة التنسيق والتنفيذ حضر محمود الشريف وعمار بن عودة[1]*.

وأعلن محساس خروجه عن طاعة لجنة التنسيق والتنفيذ وعدم اعترافه بالقيادة الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الصومام قائلا سوف نتخذ قرارات خطيرة .. اننا لا نعترف بأي قيمة لمؤتمر الصومام بالنسبة لنا لجنة التنسيق والتنفيذ لا تمثل شيئا فكيف يحضى كريم وبن خدة ** وعبان بشرف الطاعة؟ هذا الأخير الذي تعلمون بأنه حاول فرض سلطانه وقد هاجم بن بلة بشدة"[2]

ويمكن أن نلخص أسباب رفض المؤتمر ونتائجه في ما يلي:

أولا: غياب معظم قادة الثورة وقادة الولايات في حضور هذا المؤتمر.

ثانيا: أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج وهو مجرد تكتيك من جماعة عبان لسحب البساط من تحت أقدام الوفد الخارجي.

ثالثا: تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة قيادية للثورة وهو ما يتنافى مع ما تحدد في أول نوفمبر بعدم مركزة القيادة والإبقاء على القيادة الجماعية.

[1]يذكر السيد قتال الوردي في شهادة له لجريدة الشعب بتاريخ 16 أكتوبر 1988 بأن أحمد بن بلة قام بمساعي حثيثة قبل اعتقاله لأجل تدعيم المناطق الشرقية لمواقف محساس ضد قرارات المؤتمر وفي 15 ديسمبر 1956 اجتمعت الولايات الشرقية وبعثت برسالة إلى بن بلة تخبره فيها بحجب الأسلحة عن المناطق التي شاركت في المؤتمر. أنظر كذلك فتحي الذيب، ص266.

*** عمار بن عودة المدعو "سي مصطفى " بدأ نشاطه السياسي في ح.ش.ج ، ثم ح.أ.ح.د ، عضو في الم.خ ، التحق بالجبال منذ 1950 ، عضو في لجنة (22) ، أحد المفجرين لثورة الفاتح نوفمبر 1954 ، احد المفاوضيين في إتفاقيةايفيان ، عين بعد الاستقلال سفير الجزائر في ليباي و تقلد عدة مهام اخرى .أنظر عبد الكريم أبو الصفصاف و أخرون ، المرجع السابق ، ج2 ص 339**

****يوسف بن خدة (1920-2003) مناضل وسياسي عمل بصمت و تواضع ، ثاني رئيس ح.ج.م و احد المفاوضين في اتفاقية ايفيان ، و لد بالبرواقية ولاية المدية ، انخراط في صفوف ح.ج.ش ، سجن و عذب سنة 1943 ، عضو في الجنة المركزية لـــ ح.إ.ح.د ، سجن مرة ثانية عند اندلاع الثورة ، التحق بجبهة . ت . و ، و عين عضو في لجنة التنسيقو التنفيذ و كذلك في المجلس الوطني للثورة و رئيس الحكومة المؤقتة . أنظر يوسف بن خدة : شهدات و مواقف ، ط1 ، دار النعمان للطبعة و النشر ، الجزائر 2004 و محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ص 183 .**

[2]Yeves courrier, la guerre d'algerie 58-62 l'heure des coloneles-les feux des espoire, r.la ffont, sans date, p80.

رابعا: إبعاد القيادة التاريخية كبن بلة عن مراكز قيادة الثورة، وتعويضها بشخصيات حزبية معادية للثورة، بل هناك من يرى بأن التحاقهم بجبهة التحرير الوطني لم يكن إلا بعد تأكدهم من نجاح الثورة.

خامسا: تخلي المؤتمر عن البعد العربي والإسلامي في وثائقه وهي تلك التي تحددت في بيان أول نوفمبر.[1]

2- حادثة اختطاف الطائرة:

بعد مؤتمر الصومام وما نتج عنه في اختلاف في المواقف حاول أعضاء الوفد الخارجي اللقاء لموقف تنفيذ نتائجه فقد قرر بن بلة السفر إلى إسبانيا للاجتماع مع آيت أحمد وبوضياف وخيضر ثم دخلوا إلى مراكش رفقة الأمير الحسن الثاني لمقابلة الملك محمد الخامس وبعد أن مكثوا في المغرب ثلاثة أيام قرروا السفر إلى تونس لمقابلة الحبيب بورقيبة لتوسيع دائرة الاستشارة حول مختلف القضايا المصيرية للبلدان الثلاثة ولكن الصدمة كانت كبيرة يوم 22 أكتوبر 1956 عندما أجبرت الطائرات الحربية الفرنسية الطائرة التي كانت تقل أعضاء الوفد الخارجي إضافة إلى عدد من الصحفيين بالهبوط على مطار الجزائر، ويقول بن بلة: "عندما هبطت الطائرة دخل علينا أحد الضباط الفرنسيين وأخبرنا بأننا موقوفون ثم أخذونا إلى أحد مراكز الشرطة، وكانت العملية من تدبير الجيش **ف** وليس الحكومة وفي الصباح من اليوم الموالي جاءنا رئيس أركان الجيش **ف** وأخبرنا بأنه يحمل لي رسالة من طرف ديفي ليكور وكان هذا الأخير قائد الفرقة التي كنت فيها أثناء معركة كاسينوا في **ح.ع.2** وكان رجلا ممتازا، ورفضت في الأول الكلام ثم طلبوا منا أن نجري معهم مفاوضات، فقلت لهم بأننا في مفاوضات معكم لثمانية أشهر فرد قائلا: لم تكن معنا بل مع الخونة، نحن الجيش لا نقبل بيع الجزائر، فقلت له بأننا نتفاوض مع الحكومة وهي الشرعية بالنسبة لنا، أما مشكلتكم مع حكومتكم فلا شأن لنا لها، فرد : لقد انتهت يا بن بلة فقلت له هناك 8 ملايين من بن بلة وبعد ذلك أخذونا في زنزانات" ويعتبر بن بلة أن هناك مؤامرة قد دبرت مع الفرنسيين للاختطاف،

[1] أنظر الملحق ،رقم 01 ، بيان أول نوفمبر .

ويؤكد على ذلك من خلال التغيير المفاجئ في الطائرة، حيث كان مقررا أن يسافر الوفد مع الملك، لكن بحجة سفر زوجة الملك فقد غيروا الطائرة وتأخرت لأكثر من ساعتين على موعدها[1] وبعد ذلك أخذت السلطات الاستعمارية المختطفين إلى سجن في فرنسا ثم حولتهم إلى جزيرة بالين وكانت فرنسا في أول الأمر تسعى لمحاكمتهم عسكريا بتهمة الخيانة، وما يمكن وقوله على عملية اختطاف هذه أنها كشف فرنسا عن حقيقتها وجلبت وتأييدا وتعاطفا دوليا كبيرا مع القضية الجزائرية فصدرت برقيات التنديد من مختلف الهيئات والحكومات عرض المشكل على الأمم المتحدة وأصدرت الجامعة العربية بيانا يطالبون فيه بإطلاق صراح المعتقلين فورا، ونفس الشيء بالنسبة لمختلف دول العالم، كما قامت الحركات التحررية في تونس والمغرب وجيش التحرر بمضاعفة عمليتها العسكرية.

3- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

بعد الدور الذي لعبه الوفد الخارجي لجبهة **ت.و** في التعريف بالقضية الجزائرية ودعم الثورة والتمكين لها دوليا، وبعد التقدم الكبير الذي أحرزته الثورة الجزائرية خاصة على الصعيد الدولي بعدما افتكت الاعتراف بها [2]ودعمت من طرف العديد من الدول العربية والإسلامية، أصبح لزاما على الجزائر أن تكون لها حكومة تكون الناطق الرسمي والوحيد للثورة وللشعب مسايرة بذلك التطورات الدولية الجديدة، مجابهة الاحتلال الفرنسي الذي أصبح بقدوم الرئيس الجديد الجنرال شارل ديغول أكثر تسليحا وتصميما من ذي قبل للفوز بالمعركة ضد جيش **ت.و** من خلال[3] إنشاء الخطوط السلكية الشائكة كان أخطرها خط شال ومن قبل خط موريس والتي أدت إلى عرقلة عمليات إدخال الذخيرة والسلاح وصعوبة اتصال قادة الداخل بالوفد الخارجي وكان لا بد من التفكير في إيجاد حل سريع للثورة في حين نجد أن جبهة **ت.و** أجرت اتصالات مع أقطان الوطن العربي

[1] بن بلة، المصدر السابق.ص 109.
[2] أنظر الملحق رقم : 10 الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة حسب الترتيب الزمني .
[3] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص399.

فكان من نتائج هذه السياسة عقد اجتماع العام للمجلس الوطني في القاهرة فبدأ أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يناقشون الأمر ويدرسون الأوضاع.

إن فكرة تأسيس الحكومة التي لم تكن وليدة الصدفة أو وليدة الصدفة أو وليدة عام 1958 فلقد كانت الفكرة تراود القادة الجزائريين منذ عام 1956 وفي عام 1957 طرحت للنقاش بصورة جدية حيث أعلن عن تأسيسها تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتاريخ 27 أوت 1957 وقد كانت هذه القرارات تنص على تشكيل حكومة جزائرية، وترك قرار التفويض فيه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ لتأسيس هذه الحكومة[1] ولقد تأكد ذلك في مؤتمر طنجة كما حصلت على تأييد من حكومتي تونس والمغرب، وقبل إنشاءها كان لابد للقادة إتاحة كل الشروط لكي تضمن النجاح السياسي لهذه الحكومة منها على عدة مستويات حيث برهنت جبهة التحرير الوطني للعالم كله أنها القوة الوطنية الوحيدة الفاعلة على الساحة الجزائرية وهي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، أما على المستوى الجهوي أن جبهة التحرير الوطني هي الأخرى الممثل للقوة الوطنية الجزائرية في الأقطار في الخارج من اقتحام كافة المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية، وبذلك نال كفاح الجزائر عطف شعوب العالم.

وكذلك نضجت الفكرة وأصبح إنجازها ضرورة وذلك لعدة أسباب منها:

أولا: وصلت الثورة الجزائرية إلى مرحلة صعبة حتمت إنشاء جهاز حكومي يضع نفسه فوق النزاعات الحربية ويعبر عن سيادة كل الشعب الجزائري، في هذا الصد يقول أحمد توفيق المدني ما يلي: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية، بمقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة الجزائرية والمهمة الأساسية للحكومة

[1] أرزقي بورك، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى 19 سبتمبر 1958-جويلية 1959، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة 1995.ص 66 .

المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل"[1].

كما يظهر هدفها من خلال الرسالة التي وجهتها الحكومة غداة تشكليها للرئيس جمال عبد الناصر "إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي، الصارخ الذي لفت به الحكومة الاستعمارية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدم من أنها لا تجد أمامها مثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية"[2]، وقد جاء في البيان الأول للحكومة المؤقتة، بعد أن تعهد أن تبقى وفية للمبادئ السامية للثورة التي سطرها بيان أول نوفمبر، وكان لنبأ إعلان الحكومة المؤقتة صداها لدى الشعب الجزائري حيث استقبله بفرح بالغ وأقاموا الحفلات في كل جهة من التراب الجزائري فرحا بميلاد هذه الحكومة.

أجهزتها وصلاحيتها:

إن للحكومة المؤقتة أجهزة حكومية كباقي الحكومات الأخرى وتتمتع بصلاحيات يمكن إجمالها فيما يلي:

رئاسةالحكومةالحكومة: وتوقع على التعيينات والقرارات وتحديد المهام في المجلس ويعين الضباط السامين ف يجيش التحرير الوطني وينصب رؤساء الوفود في الخارج ويترأس الاجتماعات ويحدد جدول الأعمال من خلال محاضر الكاتب العام للحكومة بناء على طلبات كل وزير.

وزارةالخارجية: وهي جهاز الحكومة في الخارج ينفذ سياستها لتدعيم مركز الثورة في المحافل الدولية.

[1] المدني، مصدر سابق. ص 34 .
[2] مريم الصغير، أنظر الفصل الخاص بموقف مصر من القضية الجزائرية، مرجع سابق.ص 98 .

وزارة الداخلية: إدارة مركزية ومنظمة سياسة في نفس الوقت هذه الوزارة مسؤولة عن المدنيين الجزائريين تحافظ على الأمن العمومي وتجند الانخراط في صفوف الثورة.

وزارة المالية والشؤون الاقتصادية : جهاز مكلف بإمداد الثورة بالوسائل المختلفة كما أنها تتصرف في أموال هذه الثورة، قام هذا الجهاز بفتح خزينة جزائرية في العديد من الدول وتحولت شبكة للتمويل في أوربا والشرق الأوسط.

وزارة التسليح والاتصالات العامة : تقوم بتموين الثورة بالعتاد والأسلحة ويتم الاتصال بين الوزارات برا وجوا تضمن الاتصال المباشر بين الحكومة وقيادة الثورة بالداخل تتحكم في المخابرات وتدير مصالح الراديو.

وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية : مهمتها علمية محضة لأنها تتكفل بالأجنبيين الجزائريين من الناحية الصحية والثقافية وتقوم ببناء المستشفيات ومراكز حماية الطفولة، ويبقى في الاتصال الدائم مع الاتحاد العام للعمال الجزائرين ونبعث مسرحها عبر العالم للتعريف بالثورة الجزائرية.

وزارة الإعلام : جهاز مفوض للإفصاح عن سياسة الحكومة، وتقوم القيادة العليا لجيش التحرير الوطني داخل بنقل المعلومات للجان الولايات، أما خراجيا تتدخل الحكومة مباشرة أو تعتمد على البعثات الصحفية والوفود الحكومة، وتعد مسئولة عن الدعاية الإذاعية وتسير شؤون جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني.

وزارة الدولة : مهامها أسندت للأفراد الذين اعتقلوا بفرنسا حسين آيت أحمد – محمد خيضر-محمد بوضياف-رابح بيطاط-أما أحمد بن بلة عين رئيس المجلس ويرى كثيرون أن هذه التعيينات تشرفية أكثر منها موضوعية.[1]

[1] أرزقي بورك، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى 19 سبتمبر 1958-جويلية 1959، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة 1995.ص 69-70 .

كتاب بالدولة: أسندت للعناصر القيادية ممثلة للولايات الأمين خان (الولاية الثانية) عمر أو صديق (الولاية الرابعة) مصطفى اصطمبولي (للقطاع الوهراني).[1]

نشاطات الحكومة المؤقتة:

لقد تأسست الحكومة لتكون الهيئة التنفيذية للدولة الجزائرية فكان نشاطها منذ البداية، لأنها تصدت للمخططات الفرنسية منها الاستفتاء على الدستور فتمثل نشاطها في ما يلي:

- تقدمت لمنظمة الأمم المتحدة برسالة احتجاج على لاقرار التعسفي الفرنسي.
- انطلق بحملة دبلوماسية نشيطة وناجحة عبر العواصم العالمية.
- كانت مهمتها بالخارج أكثر بروز لأنها حققت إنجازات معتبرة.
- استطاعت تغطية النقائص الملحوظة على الصعيد الداخلي.
- تقدمت الحكومة منذ تشكيلها لعروض التفاوض وأبدت استعدادات كبيرة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية.

وتأكيدا منها على صدق نواياها، قامت الحكومة المؤقتة بخطوة هادفة تمثلت في إطلاق سراح بعض المعتقلين الفرنسيين (السجناء) مع أنها قررت الإيقاف المؤقت للعمليات بفرنسا.[2]

انتقال مقر الحكومة من القاهرة إلى تونس:

لقد ورد في المحضر الرسمي لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن مقرها الرسمي يوجد في إحدى مناطق البلاد، لكن القاهرة أصبحت المقر الفعلي نظرا لوزنها ودورها في قضية التحرير آنذاك لكن بعد مدة قصيرة من ميلاد الحكومة انتشر خبر نقل مقرها إلى تونس مع العلم أن العلاقة بين مصر وتونس لم تكن على ما يرام،

[1] أرزقي بورك، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الأولى 19 سبتمبر 1958-جويلية 1959، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة 1995.ص 69-70 .
[2] ارزقي بروك، المرجع السابق.ص 73 .

ويعود نقلها لتونس لعدة أسباب منها الصعوبات التي واجهتها القاهرة (02) ولكن تكون قريبة من الوطن واللاجئين وتكون حرة في قراراتها.

وعدم قبولها المصريين فرحات عباس *[1]لكون ثقافته غربية فرانكوفونية كذلك التواطؤ في مؤتمر العقداء المعروف بمؤامرة العموري في نوفمبر 1958، زاد في تكريس قرار نقل المقر إلى تونس.

وبصفة عامة يمكن القول أن تشكيل الحكومة المؤقتة كانت ضرورة فرضت نفسها لمواجهة الوضع الجديد، فتمكنت من المرور إلى المستوى أعلى من النضال وهو الميادان الدبلوماسي، الذي بفضله نالت الدعم المادي والمعنوي وحققت ما عجزت عن تحقيقه على الصعيد العسكري، فأصبح كل جزائري يشعر أنه يملك حكومة تسير أمور وتحميه وخاصة أنها تعد أكبر من حزب.أو حلكة، وكان تشكليها حدثا كبيرا في نفوس الجزائريين جعلهم يؤمنون أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر.

[*] عباس فرحات (1899-1985) ولد في جيجل من أسرة موالية لفرنسا ، التحق بالخدمة العسكرية بين 1921-1923 ، دخل المعترك السياسي من فيدارلية النواب التي تأسسة سنة 1927 ، وكان من أكبر دعاة المساواة و الادماج ، أسس في مارس 1944 جمعية أحباب البيان و الحرية ، وفي سنة 1946 يأسس حزب جديد و هو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، كان اول رئيس حكومة جزائرية وله العديد من الكتب التاريخية و المقالات التي تتناول التاريخ السياسي و العسكري للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي .أنظر عبد الكريم أبو الصفصاف و أخرون ، المرجع السابق ، ج2 ص206-213.